الفصل الثانى
القروض العامة

القروض العامة عبارة عن مبالغ نقدية تقترضها الدولة أو الهيئات العامة من الأفراد أو الهيئات الخاصة أو الهيئات العامة الوطنية أو الأجنبية أو المؤسسات الدولية، على أن ترد هذه القروض وفوائدها حسب الشروط المتفق عليها.

وتنقسم القروض إلى داخلية وهى التى تصدر داخل البلد، أما الخارجية فإنها يكتتب فيها خارج البلد، وقد تكون من مؤسسات دولية. والنوع الأخير يؤثر على سعر الصرف وميزان المدفوعات، وقد يؤدى إلى تدخل الدول الأجنبية فى شئونها الاقتصادية.

وقد تكون هذه القروض إجبارية حين لا يترك للناس حرية الاكتتاب، وهى حتى وإن كانت اختيارية تعتبر ضريبة مستقبلية لأنها تسدد بموجب ضرائب على أجيال مقبلة، خصوصاً وأن سعر الفائدة محدد ولا صلة له بإنتاجية أو ربحية القرض من عدمه. ومن أمثلة القروض الإجبارية استيلاء الدولة على فائض التأمينات الاجتماعية أو إجبار الشركات على الاكتتاب فى قروض حكومية.

ويلجأ إلى القروض العامة عادة لمبررات مالية، فقد تعجز الموارد العادية للدولة عن كفاية مصارفها. وتخاف أحياناً من مصارحة الناس بالواقع، والتوظيف المباشر فى أموال الأغنياء لسد الثغرة، فتضطر إلى استخدام أسلوب ملطف فى آثاره المباشرة هو القروض، وإن كان فى الحقيقة له نفس الآثر الغير مباشرة للضريبة، وكثيراً ما تلجأ الدولة إلى هذا الأسلوب فى حالة الأزمات والحروب.

وقد تلجأ الدولة إلى القروض بدعوى التأثير فى البنية الاقتصادية وتسريع النمو. وفى هذه الحالة يتحمل أعباء القروض من يستفيدون من هذه الاستثمارات.

وتلجأ الدولة أيضاً إلى القروض لأسباب تتصل بالسياسة الاقتصادية. فمثلاً لتكبح التضخم تمتص جزء من السيولة فى يد الأفراد عن طريق القروض. ويتوقف نجاح ذلك على المناخ الاقتصادى، فإن كان الاستثمار ناجحاً وميسراً صعب على الدولة الاقتراض والعكس.

هذه هى بعض المبررات التى تلجأ الدولة بمقتضاها إلى الاقتراض العام. وبالطبع يصاحب هذا الاقتراض العام عائد مادى ممثل فى الربا المشروط عند عقد القرض.

والقروض العامة فى شكلها الحديث ترجع إلى أواخر القرن ١٨، فهى تعقد باسم الدولة بعد أن كانت قرضاً شخصياً للأمير أو الملك، والدولة لا تقدم ضماناً أو رهناً لما تقترض، وإنما الضمان موارد الدولة كلها، وأخيرا أخذت القروض شكل السندات التى تعطى للمكتتبين ويستطيعون التصرف فيها إلى غيرهم.

وأسلوب القروض يناسب الرأسمالية حيث يعفيهم من التوظيف فى أموالهم عند حاجة المجتمع، فلا يستقطع من ثرواتهم، ثم إن عبء القرض بعد ذلك يوزع على الجميع.

والكتاب التقليديون يرون أن اقتراض الدولة يؤدى إلى نقص رؤوس الأموال المعدة للاستثمار الخاص، ولذلك عارضوه، ونصحوا بوجوب تسديد الديون العامة. وبنوا رأيهم على عدة افتراضات أهمها ثبات كمية النقود المعروضة، وعدم إنتاجية الإنفاق الحكومى. فقرر (آدم سميث) أن اقتراض الدولة يترتب عليه نقص رؤوس الأموال المتاحة للأفراد، وأن الدولة بقيامها بالاستثمار لا تكمل الاستثمار الخاص ولكنها تنافسه. وقال (ريكاردو) أن إنفاق الدولة يكون على حساب الاستثمار الخاص المنتج، ولذلك يرى أن على الدولة إذا اضطرت إلى إنفاق غير عادى أن تدبر ما يلزمها من أموال عن طريق الضرائب لا القروض. وقال (ساى) إن الدولة تنفق ما تقترضه فى أغراض استهلاكية، بينما ينفق الأفراد ما يقترضونه فى أعمال منتجة.

أما الكتاب المحدثون الذين تأثروا بآراء (كينز) فيختلفون فى نظرتهم إلى الاقتراض العام عن الكتاب التقليديين اختلافاً تاماً، فغير صحيح عندهم افتراض العمالة كحالة عادية للمجتمع الرأسمالى، وهم يرون أن الاستثمار الفردى فى تقلب مستمر، تبعاً لما يطرأ من تغير على العلاقة بين سعر الفائدة وبين الكفاية الحدية لرأس المال، ومن ثم كانت ضرورة تدخل الدولة للمحافظة على مستوى الطلب الفعلى، مما يؤدى إلى العمالة الكاملة، ولذا فإن تمويل المشروعات العامة عن طريق الاقتراض منتج يؤدى إلى زيادة الدخل القومى، وهذا فضلاً عن أن الأفراد قد يهملون استثمار أموالهم فى نداء تعد حيوية بالنسبة للمجتمع، وبذا يتعين على الدولة القيام بها.

وبينما كان الكتاب التقليديون يقولون بوجوب العمل على تسديد الديون العامة فإن الكتاب المحدثين يرون أن التسديد ليس أمراً ضرورياً، بل منهم من لا يقره[٣٥].

يقول تقرير البنك الدولى: (لأوجه العجز المالى ملابساتها بالنسبة للمستقبل وكذلك بالنسبة للحاضر. فالديون الناتجة عن الاقتراض لابد من خدمتها. والقطاع العام لابد له أن يولد الموارد اللازمة من حلال حصيلة الاستثمارات العامة، أو من خلال ضرائب إضافية، أو تخفيضات فى الإنفاق أو عن طريق خلق النقود. ومع أن فى وسع الحكومات الاقتراض إلى مالا نهاية، فعليها فى آخر المطاف أن تدعى بأنها لديها من الموارد ما يكفى لتسديد ولو جزء من الفوائد، وإلا ارتفع مستوى الدين بلا حدود، باعتباره جزء من الناتج المحلى الإجمالى. ومعنى هذا أن ما يسمى بالعجز الأساسى، وهو العجز الموحد للقطاع العام مع استبعاد الفوائد المدفوعة، ينبغى فى نهاية المطاف أن يحقق فائضاً لتعويض جزء من أوجه العجز السابقة. والاستثناء الوحيد من هذا المطلب هو فيما لو استخدمت الموارد استخداماً ناجعاً، بحيث يزيد معدل النمو الاقتصادى والإيرادات العامة بصورة دائمة على السعر الحقيقى لفوائد الدين العام.

إن القدرة على مواصلة السياسة المالية ليس شاغلاً مجرداً، إذ يدخلها القطاع الخاص فى حسابه، مثلاً عندما يقرر هل يقدم على الاستثمار فإن كان التصور أن أوجه العجز لا يستطيع احتمالها، كان للقطاع الخاص عندئذ أن يتوقع زيادات فى الضرائب مستقبلاً أو فى خلق النقود. فإن تكهن بوقوع الأمر الأخير، توقع أيضاً حدوث تضخم أدعى إلى الارتفاع، وخفضاً فى قيمة العملة، وفى وسع المدخرين أن يتفادوا هذا التهديد، بفرض ضرائب ضمنية أو صريحة، بنقل رؤوس أموالهم إلى الخارج. وهذا يعجل فى حد ذاته بانهيار السياسات التى لا قدرة على احتمالها، وكثيراً ما تأتى لحظة الصدق بالنسبة للسياسات المالية، التى لا تتسم بالحذر والروية، مقترنة بأزمة مالية أو فى ميزان المدفوعات)[٣٦]

---

(٣٥) موجز فى المالية العامة – د / محمود رياض عطية – ص ٣١٤: ٣٢٠– دار المعارف سنة ١٣٨٩ هـ.

(٣٦) تقرير التنمية فى العالم ١٩٨٨ – البنك الدولى ص ٧٧ – ٧٨.

سلبيات الدين العام:

بعد فشل نظرية المالية التعويضية والإنفاق بالعجز بظهور التضخم الركودى منذ السبعينيات. أخذت وجهة نظر الفكر الكلاسيكى الناقدة للقروض العامة تظهر من جديد.

وتتلخص هذه الانتقادات فيما يلى:

١ – يؤدى القرض العام إلى تحويل أموال القطاع الخاص التى كانت قوة لتوظفها فى مشروعات إنتاجية إلى القطاع العام، حيث يتم تبديدها فى نفقات عامة غير منتجة. ويترتب على حرمان القطاع الخاص من رؤوس الأموال تدهور الإنتاج الزراعى والصناعى وارتفاع الأسعار فى الأسواق.

٢ – إن منافسة الدولة للقطاع الخاص فى الحصول على القروض يرفع من سعر الفائدة، الأمر الذى يؤدى إلى عرقلة النشاط الاقتصادى وسوء توزيع الموارد الاقتصادية ويقف عقبة فى طريق التقدم الاقتصادى.

٣ – لما كان تمويل النفقات العامة عن طريق القروض أخف عبئاً وأقل تأثيراً من زيادة الضرائب الجارية، فإن السماح للدولة بالاقتراض يشجع على قيام الحكومات العابثة التى لا تقدر المسؤولية.

٤ – تؤدى القروض العامة إلى زيادة العبء الضريبى لازدياد الجزء الثابت من إيرادات الميزانية، والذى يجب أن يخصص لتسديد نفقات خدمة الدين. ولذلك يعتبر القرض العام فى حقيقته ضريبة مؤجلة يقع عبؤها على الأجيال القادمة.

٥ – إن تمويل المشروعات العامة عن طريق الاقتراض الحكومى يضاعف من تكاليفها، حيث تدفع قيمتها مرتين: مرة فى صورة فوائد للقرض، ومرة ثانية عند تسديد القرض.

٦ – قد يؤدى الاقتراض العام إلى التضخم عن طريقين: الأول أن يؤدى تدهور الإنتاج القومى كما ذكرنا فى (١) وزيادة النفقات العامة غير المنتجة إلى ارتفاع مستوى الأسعار. والثانى أن تلجأ الحكومة إلى تسديد التزاماتها عن طريق الإصدار النقدى.. وبالتالى إلى ارتفاع مستوى الأسعار.

٧- قد يؤدى الاقتراض العام إلى سوء توزيع الدخل القومى عن طريقين :
الأول : أن التضخم فى حد ذاته يساعد على سوء توزيع الدخل القومى ، والثانى أن حملة السندات الحكومية - فى رأى الكلاسيك - لابد أن يكونوا من الطبقات الغنية ، فى حين أن نفقات خدمة القرض وسداده عادة ما تمول عن طريق فرض الضرائب غير المباشرة التى تتحمل الطبقات الفقيرة عبأها الأكبر ، فيزيد ذلك من سوء توزيع الدخل القومى)[٣٧]

ولسهولة الاقتراض وعدم ظهور العبء فى الميزانية ، حيث يسهل استبدال القروض عند استحقاقها بدين جديد ، فإن الدين يتزايد وحسابات الجدوى والتكاليف يقل شأنها .

وفى بعض البلاد كألمانيا عام ١٩٢٣ وصلت قيمة النقود إلى الصفر . وفى بلاد أخرى انهارت قيمة النقود انهياراً كبيراً ، بحيث وصلت قيمة سندات قرض صدر عام ١٩١٤ فى فرنسا إلى ١/٣٠٠ من قيمته الأجنبية[٣٨]

وهكذا نجد أن مال المقرض يتآكل فى الأجل الطويل . وقد يدفع عبء القرض السلطات إلى خفض قيمة النقود رسمياً للتخفيف من عبء القرض . وهذا التصرف يعتبر من وجهة النظر الإسلامية أكل مال بالباطل .

وإذا كان المكتتب فى القرض شخصاً أجنبياً فإن دفع قيمة القرض إليه يعتبر عبئاً على الأجيال التالية ، حيث يحول جزء من دخلهم لسداد القرض . وهو أيضاً من وجهة النظر الإسلامية - إن لم تحصل الأجيال اللاحقة على منافع من استثمارات سابقة - من قبيل أكل المال بالباطل .

والاقتراض الحكومى إن لم يكن فى مشروعات ذات عائد مجز يحمل الدولة بأعباء خدمة الدين أقساط وقروض ، وعلى الأجيال اللاحقة أن تسدد ذلك من مدخراتها . وهذا العبء يصبح هما ثقيلاً إن كانت الإمكانيات لا تطيق خدمة الدين بينما كان من السهل إنفاقه قبلاً . وقد يكون إنفاق القرض على حروب غير ضرورية أو ترف

---

(٣٧) مبادىء المالية العامة د/ حامد دراز ص ٢٣٨، ٢٣٩.
Public Finance, Rerenus and Expenditures in a Democratic Society. Op. cit. pp. 350, 351.

(٣٨) ب.م. جودميه المالية العامة ج ٢ ص ٨ - المالية العامة ومبادى الاقتصاد المالى د/ باهر عتلم ١٧٣ .

أنانى، وهذا يترتب عليه إما زيادة عبء الضرائب المباشرة أو ارتفاع الأسعار، إن كانت غير مباشرة أو هما معاً.

والقروض العامة تؤدى إلى سد عجز الموازنة، الذى ربما يكون نتيجة أخطاء يهمل محاسبة المسؤولين عنها، ويحجب الثواب والعقاب، ويدخل الأمة فى مخالب التسيب والاستهتار.

ويرى بعض الكتاب أن القروض العامة تغرى الحكومات بالإسراف والتبذير، لأنها وسيلة سهلة للحصول على مبالغ ضخمة، ويضيفون إلى ذلك أن تكرار إصدار الدولة للقروض العامة يؤثر تأثيراً سيئاً على التقدم الاقتصادى للدولة، وأنه يفتح أمام الأفراد مجالاً لاستثمار رؤوس أموالهم بطريقة سهلة بعيدة عن المخاطرة، مما يجعلهم يحجمون عن استثمارها فى المشروعات الصناعية والتجارية التى تستدعى تحمل المخاطر، والتى يعزى إليها الكثير مما وصل إليه العالم من التقدم الاقتصادى(٣٩)

وهناك مخاطر للاقتراض الداخلى على أصحاب الأموال نتيجة أمرين:

١ - **تآكل الدين أو جحوده**، ويتوقف هذا على معامل التضخم ومقدار العائد ومدة القرض. فإذا كان معامل التضخم أكبر من العائد وطالت مدة القرض تحمل العبء فى النهاية أصحاب الأموال. وهذا يعد حقيقة من قبيل أكل المال بالباطل.

٢ - **تحميل العبء للأجيال**: ويتوقف هدا على نوعية استخدام القرض، فإن كان إنفاقه على أغراض استهلاكية تحمل الجيل المقبل العبء كله لحساب الجيل الحاضر، كما يحدث حين يشترى بالقروض قمحاً ودقيقاً مثلاً. والعكس قد يكون صحيحاً كما حدث فى البلاد الاشتراكية التى حرم الجيل الحاضر حرماناً استهلاكياً مريعاً فى سبيل تنمية عسكرية واستثمارية مقصود بها الجيل المقبل، ولكن القهر خرب هذا وتحمل الجيلان مالا يطيقان. ولا مانع أن يتحمل الجيل المقبل ما يخصه من عائد استثمار طويل الأجل يستفيد منه ويصبح من الظلم تحميل الجيل الحاضر له كله عن طريق الضرائب، ولا يقتصر الأمر على عدالة توزيع العبء على الأجيال، بل يمتد إلى توزيع العبء بين السكان الذين يتغير توزيعهم نتيجة الهجرة إلى الخارج أو الداخل.

(٣٩) موجز فى المالية العامة - د / محمود رياض عطية ص ٣١٩.

والمناقشة السابقة تنطبق على توزيع تكلفة الاستثمار العام أفقيا بين فئات المجتمع ورأسيا بين أجياله. والاقتراض الحكومى ينافس بلا شك القطاع الخاص بالنسبة للدين العام الداخلى(٤٠).

ولأن الأمر يتصل بحقوق العباد كانت للدراسة الجادة أهمية لعدم الوقوع فى حرمة أكل المال بالباطل.

والدين الداخلى عادة ينظر إليه سواء كان تحويل من أصحاب القروض للدولة، أو من الجيل الحاضر للجيل المقبل أو العكس، على أن ذلك فى داخل النظام ولا يعرضه للإفلاس. ولكن الحال يختلف تماماً بالنسبة للديون الخارجية.

إزاحة الحكومة للقطاع الخاص:

الإزاحة Crowding out عبارة عن مفهوم استخدمه مجموعة من الاقتصاديين لتوضيح الأثر العكسى للعجز الحكومى على الاستثمار الخاص، حيث يعتقدون فى أنه بالإضافة إلى أن نمو العجز الحكومى مالياً يزيد من حجم الحكومة بالمقارنة بحجم القطاع الخاص، يؤدى نمو هذا العجز أيضاً إلى إزاحة القطاع الخاص من سوق رأس المال، بسبب قيام الحكومة بسحب الأموال التى كان من الممكن أن يقترضها القطاع الخاص من السوق لتمويل استثماراته الخاصة، لو لم يكن العجز الحكومى قد ازداد، ويتعرف منتقدو السياسة المالية التعويضية على تحقق الإزاحة بالاعتقاد فى أنه لو فشلت الزيادة فى الإنفاق العام الممولة سواء بالصرائب أو بصكوك تغطى الدين فى حفز إجمالى النشاط الاقتصادى، فإن معنى ذلك أن القطاع الخاص قد أزيح بفعل الحكومة(٤١)

وقد ارتفعت الفائدة على شهادات الاستثمار فى آخر تعديل إلى ١٦٪ (لمدة سبعة سنوات أو أكثر). فإذا أضفنا إليها الإعفاء من ضريبة القيم المنقولة وهو ٣٢٪ فإن سعر الفائدة الحقيقى سيزيد عن ٢٠٪. (١٦٪ × ١٣٢٪ = ٢٠,١٢٪).

---

(40) Musgrave, Public Finance, Theory and Practice, Op. Cit. pp. 690, 692.

(٤١) توزيع الائتمان المصرفى بين الحكومة والقطاع الخاص - د / محمود أبو العيون ص ٩ - الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع نوفمبر ١٩٨٨.

وهنا يحدث التحول من الاستثمار الخاص إلى تمويل الخزانة بشراء شهادات استثمار لأنها أجزى من الاستثمار وليست عرضة للمخاطر . وهذا يؤدى إلى إزاحة القطاع الخاص وزيادة عبء الدين المحلى .

وأرباح الأسهم تدور حول ١٠ - ١١٪ من قيمة السهم السوقية .

ونظراً لضعف السيولة فى الشركات والخسائر نتيجة الركود ، فإن رفع سعر الفائدة ستكون وبالاً على الاستثمار . حيث شركاته وصل معدل التوزيع من ١٢-١٥٪ من قيمة السهم الأسمية ، ووصل سعر التعامل إلى أقل من قيمتها الأسمية .

ونتساءل من أين تسد الدولة هذا الربا المرتفع؟ خصوصاً كما رأينا أن القطاع العام يحقق خسائر فى الموازنة مستديمة العجز ، فليس إلا أن يتحمل دافع الضرائب هذه الأعباء .

ويبين الجدول (١) إزاحة القطاع الخاص بفعل القطاع العام حيث زاد القطاع العام وقل القطاع الخاص عن المستهدف .

والجدول (٢) يبين أن تمويل القطاع العام من الدين العام غالباً .

جدول (١)

جدول يبين حقيقة الإزاحة فى الاستخدامات الاستثمارية المستهدفة والمنفذة خلال الثلاث سنوات من الخطة الخمسية الثانية(٤٢)

بالمليار جنيه

البيان	المستهدف	المنفذ	الأهمية النسبية	
			مستهدف	منفذ
القطاع العام	٢٣٢٧٠,٠	٣٦٥٥٠,٨	٦٦,٧	٧٤,١
القطاع الخاص	١١٦٠٠,٠	١٢٧٥٨,٥	٣٣,٣	٢٥,٩
	٣٤٨٧٠,٠			
تعديل	٤٨٧٠٠,٠	٪١٠١,٢	٪١٠٠	٪١٠٠

(٤٢) خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٩١/٩٠ (وزارة التخطيط) ص ١٢٢ مايو ١٩٩٠ .

جدول (٢)
مصادر التمويل للقطاع العام خلال السنوات الثلاث[٤٣]

مصادر التمويل	التمويل		الأهمية النسبية	
	مستهدف	منفذ	مستهدف	منفذ
بنك الاستثمار القومى من هيئة التأمينات والمعاشات وشهادات الاستثمار وصندوق	١١,٧	١٠,٩	٥٠,٧	٢٩,٨
التمويل الذاتى	٣,٦	١٠,٣	١٥,٦	٢٨,١
المنح المحلية والخارجية	١,٩	١,٧	٨,٢	٤,٦
القروض والتسهيلات خارجية	٥,٢	١١,	٢٢,٥	٣٠,١
محلية	,٧	٢,٧	٣,	٧,٤
	٢٣,١	٣٦,٦	١٠٠,٠	١٠٠,٠

الدين المصرى العام :

لقد خضعت مصر لصندوق الدين عام ١٨٧٦ نتيجة القروض الخارجية، ولم نأخذ العبرة من ذلك ولدغنا مرة أخرى، ففى عام ١٩٧٦ بدأ صندوق النقد الدولى يفرض تدخلاته على الاقتصاد المصرى تحت وطأة القروض الخارجية.

وكان الترويج لهذه القروض فى كلتا الحالتين بشعارات التحديث والتصنيع والاكتفاء الذاتى، وانتهت بتدهور الناتج القومى وارتفاع الاستهلاك.

وقد أعلن إسماعيل إفلاس مصر عام ١٨٧٦، وذهبنا إلى نادى باريس بعد العجز عن السداد عام ١٩٨٦.

---

(٤٣) نفس المصدر ص ١٣٤.

ولم يكن لمصر دين عام قبل سنة ١٨٦٢ حيث عقد سعيد باشا، والى مصر فى ذلك الوقت، مع أحد البنوك الإنجليزية أول قرض.

ولما تولى إسماعيل باشا حكم مصر أسرف فى الاقتراض من الماليين الأجانب حتى بلغ الدين العام فى أواخر أيامه ٩١ مليوناً من الجنيهات الإنجليزية.

وقد قدر ما أنفق من القروض على الإنشاءات العامة والخاصة بحوالى ٣٠ مليوناً من الجنيهات، وما أنفق منها على قناة السويس بحوالى ١٦ مليوناً من الجنيهات، وقدرت الخسائر الناتجة عن عمليات التعاقد بمبلغ ٢٢ مليوناً، وهناك ما يبلغ نحو ٢٠ مليوناً لا يعرف الأغراض التى أنفقت فيها.

وكان إسماعيل يقترض أيضاً لشئونه الخاصة ولإصلاح الدوائر الخديوية، وعرفت الديون المقترضة لهذا الغرض بديون الدائرة السنية.

ولم يكتف إسماعيل بالقروض، فباع نصيب مصر من الأسهم التأسيسية لشركة قناة السويس وعددها ١٧٦,٠٠٠ سهم إلى الحكومة الإنجليزية فى ٢٦ نوفمبر عام ١٨٧٥ بمبلغ أربعة ملايين من الجنيهات.

ولقد ألفت أول وزارة برئاسة نوبار باشا فى عام ١٨٧٨ وعين بها ناظرين، أحدهما إنجليزى للمالية والآخر فرنسى للأشغال.. ثم صدر قانون التصفية فى ١٧ يوليو عام ١٨٨٠ قسمت بمقتضاها إيرادات الدولة بين الإنفاق العام وبين تسديد فوائد الديون وأقساطها[٤٤].

والآن أى بعد ما يزيد عن مائة عام دخلت مصر مرة أخرى فى دائرة الديون الخبيثة.

الدين العام المحلى المصرى

وقد بلغت ديون مصر الداخلية عام ١٩٨٨ إلى ٥٠ بليون جنيه كما هو واضح فى تقرير البنك المركزى التالى (الإدارة العامة للقروض):

---

[٤٤] فى المالية العامة - د. محمود رياض عطية ص ٣٧٤ - ٣٧٨.

الديـــن العـــام المحـــلى

(القيمة بالمليون جنيه)

التغير خلال ٨٤ / ١٩٨٥	مرجع	في آخر يونيه من عام	١٩٨٤		١٩٨٥		١٩٨٦		التغير خلال ٨٥ / ١٩٨٦
قيمة			قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة
		اولا الأوراق المالية							
١ر٤٢١ر٧	١	صكوك وسندات على الخزانة العامة	١١ر١٨٢ر٢	٤ر٠	١٢ر٦٠٣ر٩	٣٩ر١	١٥ر٧٢٩ر٣	٤٢ر٩	٣ر١٢٥ر٤
	٢	صكوك على الخزانة العامة بقيمة العجز الاكتواري في صناديق التأمينات الاجتماعية	٣ر٠٧١ر٢	١١ر١	٣ر٠٧١ر٢	٩ر٥	٣ر٠٦٢ر٦	٨ر٣	(٨ر٦)
٠ر٠		سندات الجهاد (بالعملة المحلية)	٠ر١٠	٠ر٠	—	—	—	—	—
(٠ر١٠)	٣	سندات الطاقة البديلة	٥٢ر٠٧	٩ر١	٥٦٣ر٠	١ر٧	٥٩٧ر١	١ر٦	٣٤ر١
٣٢ر٣	٤	سندات الإسكان	٢٦ر١	١ر٠	٢٩ر٤	١ر٠	٣٢ر٨	١ر٠	٣ر٤
٣ر٣	٥	شهادات الاستثمار	١ر٨٨٢ر٤	٦ر٨	٢ر٠١٩ر٢	٦ر٨	٢ر٥٦٩ر٩	٧ر٠	٣٦٨ر٠
٣١٩ر٥	٦	مجموع (من ١ حتى ٦)	١٦ر٧٠٢ر٦	٦ر٠	١٨ر٤٦٩ر٤	٥٧ر٢	٢١ر٩٩١ر٧	٥٩ر٩	٣ر٥٢٢ر٣
١ر٢٧٣ر٣	٨	(منها) لدى البنك المركزي المصري	١١ر١٨٧ر٥	٤ر٠	١٢ر٤٦٠ر٨	٣٨ر٦	١٤ر٣٣٧ر٤	٣٩ر١	١ر٨٧٦ر٦
		ثانياً: قروض وتسهيلات مقدمة من:							
٧ر٤٠٥	٩	هيئة التأمين والمعاشات	٣ر٤٠١ر٠	١٢ر٣	٤ر١٠٥ر٥	١٢ر٧	٥ر٠١٩ر٠	١٣ر٧	٩١٣ر٥
١ر٠٠٩ر٠	١٠	هيئة التأمينات الاجتماعية	٤ر٤٣٤ر٩	١٦ر٠	٥ر٤٤٣ر٩	١٦ر٩	٦ر٧٦١ر٧	١٨ر٥	١ر٣١٧ر٨
٦١ر٩	١١	صندوق توفير البريد	٣٧٨ر٠	٤ر١	٤٣٩ر٩	١ر٤	٥١٧ر٨	١ر٤	٧٧ر٩
١ر١٦٠ر١	١٢	الجهاز المصرفي المصري (صافي)**	٢ر٨٠٤ر٦	١ر٠	٣ر٨٢٠ر٧	١١ر٨	٢ر٣٩٥ر٦	٥ر٦	(١ر٤٢٥ر١)
٢ر٧٩١ر٥	١٣	مجموع (من ٩ حتى ١٢)	١١ر٠١٨ر٥	٣٩ر٨	١٣ر٨١٠ر٠	٤٢ر٨	١٤ر٦٩٤ر١	١ر٠	٨٨٤ر١
٤ر٥٥٨ر٣	١٤	المجموع الكلي (٧ + ١٣)	٢٧ر٧٢١ر١	١٠٠ر٠	٣٢ر٢٧٩ر٤	١٠٠ر٠	٣٦ر٦٨٥ر٨	١٠٠ر٠	٤ر٤٠٦ر٤

(*) قطاع التمويل بوزارة المالية

(**) الجهاز المصرفي يشمل البنك المركزي والبنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال والبنوك المتخصصة ، ويمثل اجمالي جملة أرصدة القروض والتسهيلات مطروحاً منها ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي

(القيمة بالمليون جنيه)

التغير خلال ٨٦ / ١٩٨٧	مرجع	الأرصدة في آخر يونيه من عام	١٩٨٧		١٩٨٨		التغير خلال ٨٧ / ١٩٨٨
قيمة			قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة
		أولا: الأوراق المالية:					
٨ر٦ ٧ر٢	١	سكوك وسندات على الخزانة العامة	١ر٤٣٦ر١٨	٦ر٤٢	٥ر٨٧٨ر٢٢	٨ر٤٥	٤,٤٤٢,٤
(٧ر٣٣)	٢	سكوك على الخزانة العامة بقيمة العجز الاكتواري في صناديق التأمينات الاجتماعية	٣,٠٢٨,٩	٧ر٠	٩ر٢٨ر٣	٦ر٠	--
--	٣	سندات الجهاد (بالعملة المحلية)	--	--	--	--	--
٧ر٤	٤	سندات الإسكان	٥ر٣٧	١ر٠	٧ر٤١	١ر٠	٢ر٤
٤ر٥١٤	٥	شهادات الاستثمار	٣ر٨٤٠ر٣	١ر٧	٣ر٤٩٩ر٠	٧ر٠	٤١٤ر٧
٢ر١٩٢ر٣	٦	مجموع (من١ إلى ٥)	٨ر٥٨٦ر٢٤	٨ر٥٦	١ر٤٤٨ر٢٩	٩ر٥٨	٤ر٨٦١ر٣
١ر٧٢٩ر٢	٧	(منها) لدى البنك المركزي المصري	٥ر٦٦٠ر١٧	٤ر٣٩	٣ر٠٠٠ر١٩	٨ر٢٨	٢ر٢٢٣ر٧
		ثانيا: قروض وتسهيلات مقدمة من:					
٩٩٤ر٠	٨	هيئة التأمين والمعاشات	٦ر١٣٠ر٠	٩ر١٣	٨ر٢٠٤ر٧	٤ر١٤	٨ر١٩١ر١
٥ر٤١٦ر١	٩	هيئة التأمينات الاجتماعية	٨ر١٧٨ر٢	٨ر١٨	٢ر٦٧٦ر٩	٤ر١٩	٨٩٨ر٠
٤ر٨٠	١٠	صندوق توفير البريد	١ر٥٩٨	٤ر١	٤ر٦٦٩	١ر٣	٧١ر٢
(٦ر٢٩)	١١	الجهاز المصرفي المصري (صافي)(**)	٢ر٣٦٦ر٠	٥ر٥	٨ر٤٤٣ر١	٢ر٩	(٩٢٢ر٢)
٣ر٤٦١ر٢	١٢	مجموع (من ٨ إلى ١١)	٤ر٥٥١ر١٧	٧ر٣٩	٢ر٩٩٤ر١٨	٨ر٣٨	٨٣٨ر١
		ثالثا: التزامات مستحقة بعملات أجنبية لمقيمين في مصر:					
٤ر٣٦	١٣	سندات الطاقة البديلة	٥ر٦٣٣	٥ر١	١ر٦٧٢	١ر٣	٦ر٣٨
(١ر٠٤)	١٤	سندات التنمية	٨ر٥٥٦	١ر٣	٨ر٥١٦	١ر١	(٠ر٠٤)
٢ر٠٤	١٥	ودائع البنوك العاملة في مصر	١ر٣٣٦	٧ر٠	١ر٣٣٦	٧ر٠	--
٥ر٣٦	١٦	مجموع (من ١٣ إلى ١٥)	٤ر٥٢٦ر١	٥ر٣	٠ر٢٥ر١	٣ر١	١ر٤
٠ر٠٦٩ر٥	١٧	المجموع الكلي (٦+١٢+١٦)	٦ر٢٦٨ر٤٣	٠ر٠٠١	٣ر٩٦٧ر٤٩	٠ر٠٠١	٧ر٦٩٨ر٦

(*) قطاع التمويل بوزارة المالية .

(**) الجهاز المصرفى يشمل البنك المركزى والبنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال والبنوك المتخصصة ، ويمثل الصافى جملة أرصدة القروض والتسهيلات مطروحاً منها ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفى .

القروض الخارجيـة :

هى تلك القروض التى تحصل عليها الدولة من الحكومات الأجنبية أو من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين بالخارج.

وكذلك القروض التى تحصل عليها لدولة من الهيئات الدولية من البنك الدولى للإنشاء والتعمير IBRD وصندوق النقد الدولى IMF والهيئة الدولية للتنمية IDA[٤٦].

وفى الماضى كانت تلجأ الدول الرأسمالية إلى عملية الاستغلال السيء لخيرات الدول الأخرى بصورة مباشرة، سواء فى مستعمراتها فى البداية ثم شركاتها الاحتكارية بعد ذلك، إلا أنه بفقد مستعمراتها بدأ دور الشركات المتعددة الجنسية بالاحتكار، وعن طريق استغلال القوة الاقتصادية فى التجارة الدولية، ثم اتجهت إلى استراتيجية المديونية بعد إفقار هذه الدول كوسيلة سهلة وغير مباشرة تضمن تبتيع هذه الدول دون ضغط عن طريق أسلوب الديون وأعبائها، وبمخلبها صندوق النقد الدولى.

وتقدر ديون العالم العربى حوالى ٢٠٠ مليار دولار مدنى و٦٠ مليار عسكرى تقدر بـ ٥٠٪ من الناتج الإجمالى العربى.

و١٤٧٪ من مجمل الصادرات والسلع والخدمات.

وخدمة الديون ٢٠٪ من مجمل صادرات السلع والخدمات بالمقارنة بتركيا ٣٨٪ والبرازيل ٤٠٪ هذا رغم أن موجودت العالم العربى فى الخارج حوالى ٦٧٠ مليار دولار[٤٧].

---

(٤٦) مبادىء الاقتصاد العام د. حامد دراز ص ٢٤٧.

(٤٧) العرب وديونهم – على نجم – الأهرام ١٤٨٩/١٢/١ ص ٧.

جدول الديون الخارجية وخدماتها فى العالم الثالث
منسوباً إلى الناتج القومى والصادرات بالبليون[٤٨]

	١٩٧٩	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٥	١٩٨٧	١٩٨٨
حجم الديون	٤٧٢	٦٤٦,٥	٧٢٤,٨	٧١٧,١	٩٩٢,	١٠٨٠,	١١٥٠,
الدين الخارجى كنسبة من الصادرات	٩٠,٨	٩٤,٦	١٣٠,١	١٣٣,٢	١٤٧,٨	١٦٨,٦	١٦٠,٧
الدين الخارجى كنسبة من الناتج القومى الإجمالى	٢٤,٧	٢٧,٦	٣٢,	٣٤,٢	٣٧,٥	٤١,٣	٣٩,٧
خدمة الدين كنسبة من الصادرات	١٤,١	١٦,٢	١٩,٥	١٨,٩	٢٠,٥	٢٠,٧	٢٠,
قيمة مدفوعات خدمة الدين بالبليون دولار	٨٢,٦	١٣٧,٤	١٢٨,١	١٣٧,٦	١٤٠,٣	١٤٥,٦	١٥٢,٤

والإقراض الخارجى حبل تلفه الدول الغنية كما ترى فى الإحصائية حول عنق الدول الفقيرة، فهى لا تصدر لها هذه القروض إلا سلعاً استهلاكية وتمنعها من التنمية الاستثمارية، وتولد نزيفاً دموياً فى بنيانها المالى عن طريق الأقساط والفوائد، كما ترى من نسبته إلى صادرات الدولة.

الدين العام الخارجى المصرى

إن الدارس لتطور الديون الخارجية المصرية يجد أن مصر قد اعتمدت فى عملية التنمية الداخلية وسد عجز ميزان المدفوعات على الديون الخارجية. وهذا أدى إلى ضمور الموارد المحلية الادخارية – وذلك فى خلال فترة السبعينيات والثمانينات الميلادية – وشجع على هذا الاتجاه وفرة السيولة الدولية من الدول النفطية نتيجة ارتفاع سعر البترول.

---

(48) IMF, World Economic outlook. April 1987 pp 180, 188

ديون مصر وديون العالم د / محمد محروس اسماعيل ص ٥٣:٥٥.

كتاب الأهرام الاقتصادى نوفمبر سنة ١٩٨٩.

وتوضح بيانات الجدول التالى تطور حجم المديونية الدولية بالنسبة لمصر خلال هذه الفترة وفق بيانات البنك الدولى.

تطور حجم الديون الخارجية المستحقة على مصر وأعباء خدمة هذا الدين[٤٩]

مليون دولار

السنة	إجمالى الدين الخارجى	أقساط الدين ٢	فوائد الدين ٣	إجمالى خدمة الدين ٢ + ٣
١٩٧٤	٣٦٣٠	٣٧٧	١٥٠	٥٢٧
٧٥	٧٨١٦	٤٨٠	٢٨٠	٧٦٠
٧٦	٩١٧٤	٥٦٧	٣٧٦	٩٤٣
٧٧	١٠٩٤٤	٧٦٧	٥٠٥	١٢٧٢
٧٨	١٣٤٠٣	٨٢٦	٦٧٢	١٤٩٨
٧٩	١٥٢٨٧	٨١٢	٨٤٧	١٦٥٩
٨٠	١٧٠٣٩	١١٠٥	١٢٩٠	٢٣٩٥
٨١	١٨٦٤٣	١٣٨٨	١٦٣١	٣٠٢٩
٨٢	٢٠٢٤٠	١٤٨٧	١٣٧٦	٢٨٦٣
٨٣	٢٢٤٥٣	١٩٥٥	١٣٠٣	٣٢٥٨
٨٤	٢٤٣٧٧	٢٤٨٥	١٣٨٤	٣٨٥٩
٨٥/٨٤	٣٢٥٢٢	٢٧٠٠	١٤٠٠	٤١٠٠
٨٦/٨٥	٣٨٦٠٠	٢٨٠٠	٢٨٠٠	٥٦٠٠

وللبنك المركزى المصرى بيان آخر

(٤٩) النشرة الاقتصادية بنك مصر – العدد الاول عام ١٩٨٧.
وهو نفس البيانات المنشورة فى بيانات الديون فى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى.

الديـــن العـــام الخـــارجي(*)

(القيمة بالمليون جنيه)

التغير خلال ٨٤ / ١٩٨٥	مرجع	في آخر يونيه من عام	١٩٨٤		١٩٨٥		١٩٨٦		التغير خلال ١٩٨٥ / ١٩٨٦
قيمـــة			قيمـــة	٪	قيمـــة	٪	قيمـــة	٪	قيمـــة
		أولا الالتزامات بالعملات الحرة							
٦٣٣ر٧	١	القروض العامة	٨٨٧ر٩	٦٠ر٩	٥٢٠ر٧	٦٢ر٣	٩٢٨ر١١	٥٦ر٢	٤٠٧ر٤
(١٣ر٣)	٢	القروض المباشرة	٣٦٥ر٤	٢ر٣	٣٥٢ر١	٢ر١	٧٩٨ر٧	٣ر٨	٤٤٦ر٦
٦٣ر١	٣	سندات التنمية	٤٩٤ر٨	٣ر٠	٥٥٧ر٩	٣ر٠	٥٩٦ر١	٢ر٨	٣٩ر٠
(٣٤ر٤)	٤	صندوق النقد الدولي	٢٧٥ر٦	١ر٧	٢٤١ر٢	١ر٤	٢٣٨ر١	١ر١	(٣ر١)
١٨٢ر١	٥	الودائع	١٨١٦ر٦	١١ر٢	١٩٩٨ر٧	١١ر٨	٢٣١ر٠	١٠ر٥	٢٣٢ر٣
(١٣ر٨)	٦	اتفاقات إعادة الجدولة	٤٨ر٣	٣ر٠	٣٤ر٥	٢ر٠	٣٣ر٥	٢ر٠	(٠ر١)
٢٨٤ر٤	٧	تسهيلات الموردين	٨٦٠ر٢	٥ر١١	٢٤٤ر٦	١٢ر٧	٤٨٧ر٦	١٩ر٢	١,٩٤٣ر٠
(٣٤٢ر٦)	٨	التسهيلات المصرفية	٢٧٣ر١	٧ر٨	٩٣ر٤	٥ر٥	٢٠٤ر٩	٥ر٧	٢٧٤ر٥
(٥٧ر٣)	٩	تسهيلات الأقطان	٥٧ر٣	٤ر٠	ر٠	ر٠	٧ر١	ر٠	٧ر١
٧٠١ر٩	١٠	مجموع (من ١ حتى ٩)	١٦٠٧٨ر٢	٩٩ر١	١٦٧٨ر١	٩٩ر٣	١٢٥ر٩	٩٩ر٥	٣٤٥ر٨
		ثانيا الالتزامات بالعملات الحلية							
(٢٥ر٦)	١١	القروض العامة (اتفاقات وتعاون اقتصادي)	١٤٢ر٠	٩ر٠	١١٦ر٤	٧ر٠	١٠٣ر٠	ر٠	(١٣ر٤)
(١ر٣)	١٢	تسهيلات موردين	٢ر٤	ر٠	١ر١	ر٠	٢ر٨	٥ر٠	١ر٧
(٢٦ر٩)	١٣	مجموع (١١+١٢)	١٤٤ر٤	٩ر٠	١١٧ر٥	٧ر٠	١٠٥ر٨	٥ر٠	(١١ر٧)
٦٧٥ر٠	١٤	المجموع الكلي (١٠+١٣)	١٦٢٢٢ر٦	١٠٠ر٠	١٦٨٩٧ر٦	١٠٠ر٠	٢٣١ر٧	١٠٠ر٠	٢٣٤ر١
٩٥ر٠	١٥	المجموع بالدولار الأمريكي	١٧٤ر٨	٢٣	١٢٤ر٨	٢٤	٢٧٨ر١	٣٠	١٥٣ر٣

(*) الإدارة العامة للقروض والالتزامات الخارجية بالبنك المركزى ويقوم على أساس ٧٠ قرشاً للدولار الأمريكى فى معظمه ، وتمثل الاستخدامات من القروض والتسهيلات طويلة ومتوسطة الأجل عدا بندى ٨ و ٩ . ولا يشمل الديون العسكرية ولا الأرصدة غير المستخدمة من القروض ولا أرصدة القروض المقدمة للقطاع الخاص .

الديـــن العـــام الخـــارجي

(القيمة بالمليون جنيه)

التغير خلال ٨٦ / ١٩٨٧	مرجع	الأرصدة في آخر يونيه من عام	١٩٨٧		١٩٨٨		التغير خلال ٨٧ / ١٩٨٨
قيمـــة			قيمـــة	٪	قيمـــة	٪	قيمـــة
		أولا: الالتزامات بالعملات الحرة:					
٩٤٨ر٦	١	القروض العامة (**)	١٢ر٩١ر٢	٥٧ر.	١٣ر٦٧٣ر٨	٤٧ر٩	٧٦٣ر٦
٧٦١ر٦	٢	القروض المباشرة	١ر٥٦ر٣	٧ر.	٢ر٦٨٣ر٥	٩ر٤	١ر١٢٣ر٢
(١٨ر٤)	٣	صندوق النقد الدولي	٢١٩ر٧	١ر.	١٩٢ر٣	٧ر.	(٢٧ر٤)
٢٨٨ر٥	٤	ودائع الدول العربية والمصرف العربي الدولي والبوباف لندن والبنك العربي الأفريقي الدولي	٢ر٢٢٣ر٦	٩ر٨	٢ر٣٤٧ر٤	٨ر٢	١٢٣ر٨
٨١٣ر٩	٥	تسهيلات الموردين	٤ر٩٠١ر٥	٢١ر٦	٨ر٨٧٩ر٧	٣١ر٢	٣ر٩٧٨ر٢
(٥١١ر٨)	٦	التسهيلات المصرفية	٦٩٣ر١	٣ر١	٦١٦ر٤	٢ر٢	(٧٦ر٧)
(١ر٧)	٧	تسهيلات الأقطان	ر.	ر.	ر.	ر.	ر.
٢٧٥ر٣	٨	مجموع (من ١ إلى ٧)	٢٢ر٥٠٨ر٤	٩٩ر٥	٢٨ر٣٩٣ر١	٩٩ر٦	٥ر٨٨٤ر٧
		ثانيا: الالتزامات بالعملات الحسابية:					
١١ر٢	٩	القروض العامة (اتفاقات تعاون اقتصادي)	١١٤ر٢	٥ر.	١.٢ر٩	٤ر.	(١١ر٣)
(١ر٤)	١	تسهيلات موردين	١ر٤	ر.	٥ر.	ر.	(٩ر.)
٩ر٨	١١	مجموع (٩ + ١٠)	١١٥ر٦	٥ر.	١.٣ر٤	٤ر.	(١٢ر٢)
٢٨٥ر١	١٢	مجموع الدين المدني الخارجي (٨+١١)	٢٢ر٦٢٤ر.	١٠٠ر.	٢٨ر٤٩٦ر٥	١٠٠ر.	٥ر٨٧٢ر٥
٥٤٦ر٩	١٣	المجموع بالدولار الأمريكي	٣ر٥٤٩ر٠٣	--	٣١ر١٠٧ر٩	--	٥٥٨ر٦

(*) المصدر : الإدارة العامة للقروض والالتزامات الخارجية بالبنك المركزي ، ويمثل الاستخدامات من القروض والتسهيلات طويلة ومتوسطة الأجل عدا بندي ٦ و ٧ .

(**) تخصص مبالغ بعد جدولة

توزيع المديونية الخارجية وفقاً للجهات الدائنة

(القيمة بالمليون جنيه)

التغير خلال ٨٤ / ١٩٨٥	مرجع	في آخر يونيه من عام	١٩٨٤		١٩٨٥		١٩٨٦		التغير خلال ١٩٨٦
قيمة			قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة
٠ر٢٥	١	الولايات المتحدة الأمريكية	٩ر٥٢٩ر٤	٩ر٢٧	٩ر٥٥٤ر٤	٠ر٢٧	٦ر٣١٦ر٥	١ر٢٥	٧ر٧٦١
٨ر١٢٠	٢	أوربا الغربية واليابان وكندا	٢ر٦٧٢ر٣	٦ر٢٢	٣ر٧٩٣ر٠	٤ر٢٢	٣ر٣٦٥ر٦	٠ر٣٠	٣ر٥٧٢ر٢
٤ر٦٨	٣	الدول العربية والإسلامية	٠ر٣٧ر٢	٦ر١٤	٣ر٤٣٩ر٢	٤ر١٤	٧ر٣٠٥ر٢	٨ر١١	٤ر٦٤
٦ر٣	٤	دول الكتلة الشرقية *	٢ر٤٣١	٧ر٢	٩ر٤٣٤	٦ر٢	٣ر٦٦٥	١ر٣	٤ر٢٣٠
٦ر٢٥٦	٥	استراليا ودول أخرى	٧ر٨٠٢	٣ر١	٣ر٤٦٥	٨ر٢	٨ر٥٩٨	٨ر٢	٥ر١٣٣
٠ر٥٤	٦	الصناديق العربية **	٢ر٧٩٠ر١	٠ر١١	٢ر٨٤٤ر١	٠ر١٠	١ر٨٩٦ر١	٩ر٨	٩ر٥١
(٤ر٣٤)	٧	صندوق النقد الدولي	٦ر٢٧٥	٧ر١	٢ر٢٤١	١ر٤	١ر٢٣٨	١ر١	(١ر٣)
٩ر١٤٢	٨	البنك الدولي للإنشاء والتعمير	٨ر٧١٥	٤ر٤	٧ر٨٥٨	١ر٥	٢ر٦٢ر١	٠ر٥	٥ر٣٠٢
٥ر٩٥	٩	هيئة التنمية الدولية	٦ر٥٢١	٢ر٣	١ر٦١٧	٣ر٦	١ر٦٧١	٢ر٣	٠ر٥٤
(٩ر٤٨)	١٠	مؤسسات مالية اقليمية ×	٨ر٣٣٢	١ر٢	٩ر٢٨٣	١ر٧	٦ر٢١٣	٠ر١	(٣ر٧)
(٧ر١٢٧)	١١	بنوك محلية ***	٩ر٧٠٤	٤ر٤	٢ر٥٧٧	٤ر٣	٠ر٨٧٤	٤ر١	٨ر٢٩٦
١ر١١٩	١٢	بنود غير موزعة xx	٨ر٦٦٨	٤ر١	٩ر٧٨٧	٤ر٧	٩ر٨٢٦	٩ر٣	٠ر٣٩
٠ر٦٧٥	١٣	مجموع	٦ر٢٢٢ر١٦	٠ر١٠٠	٦ر٨٩٧ر١٦	٠ر١٠٠	٧ر٢٣١ر٢١	٠ر١٠٠	١ر٣٣٤ر٤

(*) [illegible]

(**) [illegible]

(***) [illegible]

[illegible]

توزيع المديونية الخارجية وفقا للجهات الدائنة

(القيمة بالمليون جنيه)

التغير خلال ٨٦ / ١٩٨٧	مرجع	الأرصدة في آخر يونيه من عام	١٩٨٧		١٩٨٨		التغير خلال ٨٧ / ١٩٨٨
قيمة			قيمة	/	قيمة	/	قيمة
٢٥٣ر٤	١	الولايات المتحدة الأمريكية	٥ر٥٧ر	٢٤ر٦	٥ر٥٩٤ر١	١٩ر٦	١ر٢٤
١ر٨٦٧ر٨	٢	أوروبا الغربية واليابان وكندا	٨ر٢٢٣ر١	٣٦ر٤	١٢ر٨١٨ر٤	ر٤٥	٤ر٥٨٥ر٣
١٠٦ر٣	٣	الدول العربية والإسلامية	٢ر٦١ر	١١ر٥	٢ر٨٢ر٥	٩ر٩	٢١ر٥
(٣ر٢)	٤	دول الكتلة الشرقية(*)	٦٦٣ر	٢ر٩	١ر٤٨٧ر٥	٥ر٢	٨٢٤ر٥
(١ر٩ر١)	٥	استراليا ودول أخرى	٥٠٨ر٧	٢ر٢	٦٢٩ر	٢ر٢	١٢ر٣
٤٤ر	٦	الصناديق العربية (**)	١ر٩٤ر١	٨ر٦	١ر٩٢ر٧	٦ر٧	(١٩ر٤)
(١٨ر٤)	٧	صندوق النقد الدولي	٢١٩ر٧	١ر	١٩٢ر٣	٧ر	(٢٧ر٤)
٢ر٩ر٢	٨	البنك الدولي للإنشاء والتعمير	١ر٨٣ر١	٤ر٨	١ر١٨٩ر٢	٤ر٢	١٠٦ر١
٢ر٩ر٢	٩	هيئة التنمية الدولية	٦٩٢ر	٣ر١	٧٣٩ر٤	٢ر٦	٤٧ر٤
١٩ر٦	١٠	مؤسسات مالية إقليمية (×)	٢٣٣ر٢	١ر١	٣١٥ر٤	١ر١	٨٢ر٢
٦٣ر	١١	بنوك محلية (***)	١ر٦٤١	٢ر٨	٥٦ ر	٢ر	(٨١ر١)
ر.	١٢	بنود غير موزعة (××)	٢٣ر.	١ر.	٢٣ ر.	٨ر	ر.
٢ر٢٨٥ر١	١٣	مجموع	٢٢ر٦٢٤ر.	١٠٠ر.	٢٨ر٤٩٦ر٥	١٠٠ر.	٥ر٨٧٢ر٥

(*) تتضمن الالتزامات بالعملات الحسابية لدول التعاون الاقتصادي والتنسيق للدول النامية وهي تشمل أعضاء منظمة حلف وارسو وأوروبا الشرقية

(**) تتضمن هيئة الخليج للتنمية في مصر وودائع الهيئة العربية للتصنيع

(***) تتضمن المصارف العربي الدولي والبنك العربي الأفريقي الدولي

(×) تتضمن البنك الإسلامي للتنمية وبنك صندوق التنمية الأفريقي وتحد المصارف العربية والعربية الدولية وبنك الاستثمار الأوروبي والمصرف

(××) تتضمن التسهيلات والأصلاح وغير ذلك

وتعد أوروبا الغربية واليابان وكندا أكبر الدولة الدائنة، تليها الولايات المتحدة الأمريكية، تليها الدول العربية والإسلامية ثم الصناديق العربية، ثم الهيئات الدولية (صندوق النقد الدولى والبنك الدولى وهيئة التنمية الدولية) ثم دول الكتلة الشرقية(٥٠).

ولقد ذكرت السفارة الأمريكية فى تقرير لها فى مارس عام ١٩٨٩ أن الديون العسكرية تبلغ ٥,٧٤ بليون دولار، وتتراوح فوائدها بين ١٢,٥ - ١٤٪.

وفى تقرير للسفارة الأمريكية صدر مؤخراً أن إجمالى الديون المستحقة للحكومة الأمريكية بلغ ١١,٧٣١ مليار دولار فى ١٩٨٨/٦/٣٠، يضاف إليها ديون قدرها ٩٥٢ مليون دولار عن سنة ١٩٨٩ منها ٥٧٤ مليون أعباء ديون عسكرية سابقة ويضاف إليها أيضاً ٩٤٨ مليون دولار ١٩٩٠ منها ٦٠٤ مليون أعباء ديون عسكرية سابقة - ويسمح بالتأخير لمدة ١٢ شهر مع زيادة الفائدة (٤٪) وفق القانون الأمريكى - علماً بأن سعر الفائدة السائدة فى السوق ٧٪ وقد عرضت الولايات المتحدة تخفيض سعر الدين من ١٤٪ إلى ٧,٥٪ على أن يضاف الفرق إلى الدين ودفع فوائد مركبة، وبهذا ترتفع فوائد الدين إلى ٢٣ بليون دولار عام ٢٠١٤(٥١).

ويقدر البعض الديون لعسكرية بـ ٩ بليون دولار(٥٢).

ومن الجدير بالذكر فإن مصر اعتمدت بصورة كبيرة على الديون من المصادر الرسمية وقد بلغت أكثر من ٨٠٪ من جملة القروض الخارجية فى معظم السنوات. وأن القروض الميسرة حتى عام ١٩٨٣ كانت حوالى ٧٠٪ مما جعلها تتماشى إلى حد ما مع التكاليف الباهظة للدين التجارى(٥٣).

---

(٥٠) الإدارة العامة للقروض والالتزامات بالبنك المركزى.

(٥١) ديون مصر وديون العالم - د / محمد محروس إسماعيل ص ٣٥ كتاب الأهرام الاقتصادى نوفمبر سنة ١٩٨٩. الأهرام ١٩٩٠/٥/١٢.

(٥٢) قصة ديون مصر الخارجية من عهد محمد على إلى اليوم - د / جلال أمين دار على مختار للدراسات والنشر سنة ١٩٨٧.

(٥٣) (ديون مصر وديون العالم) د / محمد محروس إسماعيل ص ١٤.

ويبين توزيع القروض الخارجية على القطاعات الاقتصادية حتى ١٩٨٣/٦/٣٠، أنه قد خصصت لقطاع التوزيع والخدمات نصيب من القروض الخارجية من ١٩,٩٧٪ فى الفترة من (٥٦-١٩٦٦) إلى ٣٢,٩٪ فى الفترة (٦٧-١٩٧٣) إلى ٦٣,٧٪ من جملة القروض فى الفترة من ٧٤-١٩٨٣.

ويبين توزيع القروض الخارجية على القطاعات الاقتصادية حتى ١٩٨٣/٦/٣٠، أنه قد خصصت لمشروعات البنية الأساسية ما يوازى ٥٧,٧٪ من جملة القروض، أما مشروعات الصناعة فلم يتجاوز نصيبها ١٥,٧٪، وقطاع الزراعة ٥,٧٪ من جملة القروض.

وبذلك عمقت القروض الخارجية اختلال البناء الاقتصادى لصالح القطاعات الخدمية على حساب القطاع الانتاجى(٥٤).

بل إن هيكل القروض الخارجية يعكس زيادة عبء الاقتراض لزيادة الوزن النسبى للقروض قصيرة الأجل وتسهيلات الموردين والقروض العسكرية، حيث تعدى نسبة ٤٧٪ من إجمالى القروض. وهذه القروض شروطها صعبة وفائدتها عالية، ففى ١٩٨٦/٦/٣٠ بلغت القروض قصيرة الأجل ٤,٨ بليون دولار من إجمالى القروض المدينة، وهى ٣٨,٤ بليون دولار أى بنسبة ١٢,٦٪، وهى تستخدم أساساً فى تمويل السلع الاستهلاكية الضرورية بسعر فائدة القروض قصيرة الأجل فى السوق العالمية. وبلغت القروض المتوسطة والطويلة الأجل -,٢٥ بليون.

أما تسهيلات الموردين فقد وصلت ٨,٦ بليون دولار بنسبة ٢١,١٪ من القروض المدينة وهى التسهيلات التى يقدمها الموردون ومضمونة من الحكومة، ويضاف لارتفاع الفائدة عبء التأمين على القرض. أما القروض العسكرية فقد وصلت إلى ١٠ بليون دولار منها ٤,٥ بليون للولايات المتحدة، ٣ بليون للاتحاد السوفيتى وحوالى ٢,٥ بليون لفرنسا وأسبانيا ودول أوروبية أخرى. والجملة أن نصف القروض تقريباً للتسهيلات المصرفية وتسهيلات الموردين والديون العسكرية ولهذا ارتفعت أعباء خدمة الدين عام ١٩٨٦ إلى ٤,٨ بليون دولار(٥٥).

(٥٤) مجلس الشورى تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية - صناعة التبعية رضا هلال ص ٦٧:٧٠ دار المستقبل العربى سنة ١٩٨٧.

(55) IMF. A.R.E. Staff Report for 1936 consultation - June 1986.

صناعة التبعية ص ٦٦ - ٧٠ رضا هلال.

وأصبحت مشكلة الاقتراض مشكلة هيكلية فى الاقتصاد المصرى. فاختلالات وتشوهات البناء الاقتصادى تؤدى إلى اللجوء للتمويل الخارجى، وتكون النتيجة زيادة العجز الخارجى بتراكم أعباء خدمة الدين من أقساط وفوائد، مما يؤدى إلى الاقتراض من جديد.

وأرقام الدين العام الخارجى متباينة لعدة أسباب:

١- تباين أسعار الدولار فى مصر، فيحسبه البنك المركزى بـ ٧٠ قرشاً ومرة يحسب بـ ١٣٥ قرشاً، وارتفع من أول يوليو سنة ١٩٩٠ إلى ٢٠٠ قرش.
٢- عدم التفرقة أحياناً بين القروض المنفقة بالفعل والقروض المرتبط عليها.
٣- عدم وجود مصدر واحد للمتابعة وتعدد جهات الاقتراض.

وبنسبة الدين العام الخارجى إلى الناتج القومى نحصل على مؤشر هام لقدرة الدولة على السداد، دون حدوث أزمات، ولهذا ليس من الصعب على أمريكا سداد دينها الخارجى الكبير لأن ناتجها القومى كبير. فليست العبرة بقدر الدين، وإنما بنسبته إلى الناتج القومى، لنحصل على نسبة الدين للدخل الفردى ويؤدى هذا إلى تحديد مدى العبء.

وأعلنت وزارة الخزانة الأمريكية فى ٩٠/٤/٤ أن الدين الداخلى العام تجاوزر ثلاثة آلاف بليون دولار نصيب كل فرد منه ١٢ ألف دولار، وفى مصر وصل الدين الخارجى إلى حوالى ١٠٠٠ دولار لكل فرد. ولكن الدخل الفردى للولايات المتحدة يبلغ ٣٠ ضعفاً للدخل الفردى فى مصر، أى أن عبء الدين الخارجى بالدولار فى مصر يمثل عشرة أمثال العبء المقابل على المواطن الأمريكى(٥٦).

وإذا استخدمنا مقياساً آخر هو نسبة أعباء خدمة الدين إلى حصيلة الصادرات. وهذه النسبة تبين قدرة الدولة على سداد أعباء خدمة الدين. فإذا انخفضت النسبة كانت الدولة قادرة، وإذا زادت كانت فى أزمة. ويقدر حد الخطر بنسبة تتراوح بين ٣٠-٣٥٪(٥٧).

---

(٥٦) المؤتمر الخامس والعشرين لخريجى المعهد القومى للإدارة العليا - د / إبراهيم حلمى عبدالرحمن ص ٣ مؤامرة الصمت عام ١٩٨٩ والأهرام ١٩٩٠/٤/٥.

(٥٧) ديون العالم الثالث إلى أين؟ د / سعيد النجار - الأهرام ١٩٨٩/١٠/١٨.

المؤشـرات الاقتصـادية الرئيسـية(٥٨)

البيـــــان	وحدة القياس	١٩٧٨	١٩٧٩	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣	٨٥/٨٤	٨٦/٨٥	٨٧/٨٦	٨٨/٨٧
- المؤشرات الخارجية:											
عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات	شهرا	١ر٩	٢ر٤	٣ر٠	٣ر٢	٣ر٨	١ر٧	٢ر٣	١ر١	١ر٠٠	١ر١
الدين العام الخارجي غير المسدد والمدفوع	بليون دولار	٩ر٩٢	١١ر٤١	١٣ر٠٤	١٣ر٧٢	١٥ر٢٥	١٦ر٨٢	٢٤ر١٣	٣٠ر٢٨	٣٠ر٥	٣١ر١
نسبة الدين العام الخارجي إلى إجمالي الناتج القومي (٪)		٧٠	٦٤	٥٨	٤٤	٤٣	٤٤	٤٨	٥٣ر٥	٥٥ر٣	٦١ر٢
نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات (٪)		١٦	١٦	١٩	٢٠	٢٢	٢١	٢٦ر٤	٣٤ر١	٢٥ر٤	١٢ر٣
سعر صرف الجنيه المصري	بالدولار	٢ر٥٥	١ر٤٣	١ر٤٣	١ر٤٣	١ر٤٣	١ر٤٣	١ر٤٣	١ر٤٣	١ر٤٣	١ر٤٣

(٥٨) البنك الأهلى المصرى النشره الاقتصادية العدد ٣ المجلد ٤١ سنة ١٩٨٨ ص ٣ر٢
الأهرام ٤,٥ ١٩٩٠ م.
.... غير متوافر
(أ) مثبتة على أساس تكلفة عوامل الانتاج لسنة ١٩٧٥.
(ب) مثبتة على أساس أسعار ٧٩/١٩٨٠.
(ج) بأسعار عام ٨١/١٩٨٢.
(د) بأسعار عام ٨٦/١٩٨٧.
(هـ) اعتباراً من ٨٠/١٩٨١ على أساس (٨٦/١٩٨٧ = ١٠٠).
(و) تشمل الاستيراد بدون تحويل عملة.
(ى) لا يتضمن أرصدة الديون العسكرية، والقروض غير المستخدمة وقروض القطاع الخاص من الخارج.
تم احتساب المعادل بالجنيه المصري على أساس سعر مجمع البنك المركزى- الذى يعادل ١,٤٢٩ دولار أى ٧٠٠ جنيه حتى ١٥/٨/١٩٨٩.

فإذا علمنا أن سعر السوق المصرفية فى ١٩٨٩/٨/١٥ هو ٢٥٦,٣٠ قرشاً للدولار فإن المعدلات تصل إلى:

نسبة الدين العام الخارجى إلى إجمالى الناتج القومى ٪ سنة ١٩٨٨/٨٧ =

$$\frac{٢,٥٦٣}{,٧٠٠} \times ٦٦,٢ = ٢٤٢,٣٪$$

نسبة خدمة الدين العام الخارجى إلى الصادرات ٪ سنة ١٩٨٨/٨٧ =

$$\frac{٢,٥٦٣}{,٧٠٠} \times ١٢,٣ = ٤٥,٠٪ .$$

وتقدر بعض المصادر أعباء خدمة الدين من ١,٨ مليار دولار عام ١٩٨١ إلى ٥,٥ مليار دولار فى ١٩٨٦/٦/٣٠ .

ولم تستطع مصر أن تفى بأعباء خدمة الدين ولهذا اضطرت إلى الذهاب لنادى باريس لجدولة ديونها فى سبتمبر عام ١٩٨٧ . واتفقت على ما يلى:

فيما يتعلق بالفترة من أول يناير ١٩٨٧ حتى ٣٠ يونيو ١٩٨٨ .

تجرى إعادة جدولة الديون التجارية لهذه الفترة بنسبة مائة فى المائة، وذلك فيما يتعلق بالقروض وفوائدها التى حان موعد سدادها فى هذه الفترة ولم تسدد. وتقوم حكومة مصر بتسديدها على عشرة أقساط متتالية ومتساوية مرة كل ٦ شهور، على أن يبدأ سداد القسط الأول فى أول مارس عام ١٩٩٣، وأن يكون القسط الأخير فى ٣٠ سبتمبر عام ١٩٩٧ .

فيما يتعلق بالمتأخرات حتى ٣١ ديسمبر ١٩٨٦ . تجرى إعادة تمويل الديون وفوائدها المستحقة حتى ٣١ ديسمبر ١٩٨٦، التى لم تتم تسويتها، وتقوم حكومة مصر بتسديد هذه المبالغ على عشرة أقساط متساوية ومتتالية مرة كل ستة أشهر، على أن يكون القسط الأول فى ٣١ ديسمبر عام ١٩٩١ – تاريخ نهاية السماح بالنسبة لهذه الفئة –، وأن يكون القسط الأخير فى ٣٠ يونيو عام ١٩٩٦ (نهاية فترة التسديد)[٥٩].

والجدولة تبلغ قيمتها ٦,٣ مليار دولار وفائدة الجدولة تتراوح بين ٤٦٠–٤٧٠ مليون جنيه، وهامش إدارى تتراوح نسبته بين ٠,١٪ – ٠,٥٪،

(٥٩) النص الكامل للاتفاق – صناعة التعبئة – رضا هلال ص ٢٤١ .

وإعطاء فترة سماح (٥ سنوات) ثم التسديد على أقساط نصف سنوية لمدة (٥ سنوات).

والحديث اليوم عن إعادة جدولة للديون من ١٩٨٨/٧/١ إلى ١٩٨٩/١٢/٣٠ وتقدر بـ ٤ مليار دولار أى أن أعباء خدمة الدين وصلت إلى أكثر من ١٠ مليار جنيه دولار فى ثلاث سنوات.

(ومهما يكن من الأمر فلا يجب أن يتبادر للأذهان أن استخدام القروض العامة الخارجية استخداماً اقتصادياً سليماً أمر يتسم بالسهولة أو التلقائية، فلا مراء أن تقدير إنتاجية القرض الخارجى قبل عقده مشكلة يحيط بها كثير من الصعوبات والتقديرات والافتراضات والعلاقة الخاصة بالمتغيرات الاقتصادية وغيرها من العوامل التى لا يتسع المجال لمناقشتها. كذلك فإن الدولة المقترضة قد تواجهها بعض المشاكل فى الأجل القصير، كحلول أجل السداد قبل أن تبدأ المشروعات التى مولها القرض فى الإنتاج بطاقتها الاقتصادية. وبالتالى عدم توافر عملة صعبة بالقدر الكافى لتسديد فوائد القرض وأقساطه، والاستمرار فى تمويل مشروعات التنمية وقد تتركز مواعيد فوائد أكثر من قرض خارجى فى فترة واحدة نتيجة عدم التنسيق فى آجال السداد)[٦٠].

صندوق النقد الدولى:

إن صندوق النقد الدولى يعتبر بنك عالمى للائتمان قصير الأجل فهو:

١ – يقدم لأعضائه قروضاً لمواجهة العجز المؤقت فى ميزان المدفوعات.

٢ – تشترط الدول الدائنة لإعادة جدولة ديون أى بلد أن يتوصل الأخير إلى اتفاق مع صندوق النقد تذعن فيها لشروطه.

٣ – أصبحت البنوك التجارية العالمية تفضل التعامل مع الدول التى توصلت إلى اتفاق مع الصندوق. وسلطة القرار داخل الصندوق تتركز فى المديرين التنفيذيين، وإن كان رسمياً يدار بواسطة مجلس المحافظين المستقل للدول الأعضاء من الحكومات، ولكنه مجلس صورى يجتمع مرة كل عام ويفوض سلطاته لمجلس المديرين.

مبادىء الاقتصاد العام د حامد دراز ص ٢٦١.

ويتكون مجلس المديرين من مدير للصندوق ونائب و٢٢ مديراً تنفيذياً، منهم ٧ مديرين يمثلون الدول دائمة العضوية (الولايات المتحدة - بريطانيا - ألمانيا الاتحادية - فرنسا - اليابان - الصين الشعبية - المملكة العربية السعودية). والباقون يتم انتخابهم بحيث يمثل كل منهم مجموعة دول. وتحتسب الأصوات على أساس حصة كل دولة فى الصندوق وتمتلك الولايات المتحدة وحدها ١٩,٢٩٪ من إجمالى الأصوات، كما تمثل الدول الرأسمالية المتقدمة ٦٥,٥٪ من الأصوات.

وتظهر أهمية الصندوق اليوم فى اشتراط الدول الدائنة الاتفاق مع الصندوق قبل جدولة الديون، ويتضمن برنامج التكييف الذى يشترطه الصندوق للاتفاق حزمة نمطية من السياسات لا تصلح للبلاد الفقيرة، وإن كانت تتفق مع أكاديميات الدول المتقدمة. لهذا لا تنتهى إلا بتتبيع اقتصاديات الدول الفقيرة للدول الغنية.

وتتدرج العناصر التى يتكون منها برنامج الإصلاح الاقتصادى الذى يمثل أساساً تجربة التثبيت فى السبعينات تحت أربعة مجالات رئيسية، نورد فيما يلى العناصر المحددة فى هذه المجالات:

١ - الإصلاح الهيكلى:

- تعديل الهيكل التنظيمى للقطاع العام.
- القضاء على التشوهات السعرية، (مثلاً رفع سعر الطاقة).
- إعطاء اهتمام أكبر للزراعة.
- تشجيع الاستثمار الأجنبى.

٢ - السياسة المالية:

- تقليل نسبة عجز الموازنة (يرى صندوق النقد خفض العجز من ٥-٦ مليار جنيه وترى مصر من ٢-٢,٥ مليار جنيه).
- تخفيض الدعم.

٣ - السياسات النقدية والمالية:

- تقليل معدل التوسع فى الائتمان.
- رفع أسعار الفائدة المحلية.

٤ - سياسات سعر الصرف والتجارة والديون:

- تخفيض قيمة الجنيه وتوحيد سعر الصرف وتعويمه.
- إلغاء اتفاقات التجارة والدفع.
- تحرير الاستيراد.
- تقليل الاعتماد على التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل.

ومعظم البلاد التى طبقت وصفة الصندوق شهدت قلاقل سياسية واجتماعية واسعة أفضت فى النهاية إلى دكتاتوريات غالباً.

والواقع أن الاستيراد غير مرن فهو إما ضرورات أو مستلزمات إنتاج، ورفع سعرها لن يقلل من استيرادها، كذلك الصادرات غير مرنة لقلة الفائض وشدة منافسة الدول المتقدمة. كما أن ارتفاع سعر الفائدة يؤدى إلى آثار سلبية على الاستثمار والتنمية.

فضلاً على أن خفض سعر الجنيه يؤدى إلى زيادة عبء المديونية الخارجية وخدمتها. وبالنسبة للتسعير والدعم، فإن الوضع الاستثنائى لمصر يجعل ذلك على حساب الرعاية الاجتماعية لمحدودى الدخل: وليس معنى هذا أن يصل الدعم للأغنياء وإنما نبحث عن البديل المناسب.

وهذا يؤدى إلى جعل السوق المصرى تابعاً للأسواق الأجنبية خصوصاً وأن معظمها يتحكم فيه شركات متعددة الجنسيات احتكارية.

وبالنسبة للقطاع العام فإنه ليس من السهل هكذا تصفية القطاع العام فمنه الاستراتيجى ومنه الضرورى - ويترك مصر بدون قاعدة اقتصادية - وليس معنى هذا وجود قطاع عام غير ضرورى.

أسباب الدين ونتائجها:

من أهم أسباب تزايد الدين الخارجى:

١ - انخفاض موارد مصر من حصيلة البترول منذ سنة ١٩٨٣ وقناة السويس وتحويلات العاملين بالخارج، مع حول موعد سداد أقساط سنة ١٩٨٦ مما أوجدت وضعاً سيئاً للاقتصاد. وقد خسرت مصرت فى هذا العام ٢ بليون

دولار بصورة مباشرة بانخفاض حصيلة البترول، ٢,٨ بليون دولار بصورة غير مباشرة بانخفاض عائدات العاملين بالخارج والسياحة وقناة السويس، وفى نفس الوقت تلتزم بسداد ٤,٣ بليون دولار خدمة للدين سنة ١٩٨٦.

٢ - أعباء حروب اليمن وحروب سنة ١٩٥٦، يونيو سنة ١٩٦٧، سنة ١٩٧٣ ودمار الحرب وزيادة الإنفاق العسكرى.

٣ - فى الوقت الذى أخذت فيه معدلات الاستهلاك العام والخاص فى الارتفاع إلى مستويات لم تعرف من قبل، وذلك بفعل التطلعات والتحولات والممارسات الاستهلاكية التى تعلمها أفراد الشعب المصرى بكافة فئاتهم خلال مرحلة الانفتاح الاقتصادى المتسيب (٧٦-١٩٨٥).

٤ - فساد التخطيط المركزى وما يصاحبه من مشاكل القطاع العام. وما تتبعه من ارتجالية وتسيب وفساد لا مبالاة.

يذكر تقرير البنك الدولى فى ٥ اكتوبر سنة ١٩٨١ أن موارد مصر، من النقد الأجنبى من صادرات البترول وتحويلات المصريين فى الخارج وقناة السويس والسياحة، بلغت فى الفترة ما بين عامى ١٩٨١/٧٦ ما قيمته ٢٨,٥ بليون دولار، وإذا أضفنا إلى هذا ٢٠ بليون دولار استدانتها مصر فى عقد السبعينات، تصل جملة الموارد المضافة إلى ٤٨,٥ بليون دولار. واستهلك ذلك كله من خلال تحويلات البنوك الأجنبية والشركات المتعددة الجنسيات والواردات الاستهلاكية الترفيهية والسماسرة(٦١).

٥ - تهريب رؤوس الأموال من عملة صعبة للخارج، والمضاربة بها على سعر العملة، والأراضى والعقارات، واستيراد الكماليات بل والمخدرات.

٦ - سهولة الحصول على الديون فى مرحلة زيادة فائض الدول النفطية.

٧ - إن جزءاً كبيراً من القروض يعود لدولته فى شكل دراسات جدوى وأتعاب جزاء والتزام بشراء سلع معينة والتحميل على سفن معينة... الخ، خصوصاً إذا كانت هناك استفادة غير مباشرة للمفاوضين، حتى قيل بحق أن ثلثى

(٦١) صناعة التعبئة - رضا هلال ص ١٩٧.

المعونة الأمريكية يعود إليها ولا يبقى إلا الثلث، وهذا يؤدى إلى ارتفاع تكلفة ما يسمونه قروضاً ميسرة(٦٢).

٨ - سوء إدارة الدين، والتسرع فى التعاقد عليه، وعدم استعمال جانب منه، وما يتلوه من تحمل تكلفة عمولة الارتباط حوالى ٢/١٪.

٩ - أخطاء السياسة الاقتصادية الممثل فى تزايد العجز فى الموازنة وزيادة النفقات على الإيرادات، والاستثمار على الإدخار، والأجور على الإنتاجية، على المستوى الداخلى، والعجز فى ميزان المدفوعات على المستوى الخارجى.

١٠ - أسباب خارجية ممثلة فى انخفاض أسعار المواد الأولية، وارتفاع أسعار فوائد القروض، وتعسف شروطها، وتحول شروط التبادل الخارجى ضد مصالح العالم الثالث. مثلاً ارتفع سعر القمح وانخفض سعر البترول.

رؤية فقهية:

(جاء فى صحيح مسلم أن رسول الله -ﷺ- استسلف من رجل بكراً، فقدمت عليه إبل من إبل الصدقة، فأمر أبا رافع أن يقضى الرجل بكرته. فرجع إليه أبو رافع فقال: لم أجد فيها إلا خياراً رباعياً. فقال: «**أعطه إياه، إن خيار الناس أحسنهم قضاء**»(٦٣)

ومن حديث عبدالله بن عمرو أن النبى -ﷺ- أمره أن يجهز جيشاً فكان يأخذ البعير بالبعيرين إلى إبل الصدقة(٦٤).

عن إسماعيل بن إبراهيم عن عبدالله بن أبى ربيعة المخزومى عن أبيه عن جده: أن النبى -ﷺ- استسلف منه، حين غزا حنينا، ثلاثين أو أربعين ألفاً، فلما قدم قضاها إياه، ثم قال له النبى -ﷺ-: «**بارك الله فى أهلك ومالك، إنما جزاء السلف الوفاء والحمد**»(٦٥).

---

(٦٢) ديون مصر وديون العالم - د / محمد محروس إسماعيل - كتاب الأهرام الاقتصادى ص ٨، ٩، ٣٠، ٣١ العدد ٢١ نوفمبر ١٩٨٩.

(٦٣) صحيح مسلم - ج ١ ص ٧٠٠.

(٦٤) إرواء الغليل ج ٥ ص ٢٠٧ - الألبانى وقال حسن الإسناد.

(٦٥) صحيح سنن ابن ماجة ج ٢ ص ٥٥ الألبانى.

وأرسل رسول الله -ﷺ- إلى خولة بنت قيس فقال لها: **«إن كان عندك تمر فأقرضينا حتى يأتينا تمراً فنقضيك. قالت: نعم؟ بأبى وأمى أنت يارسول الله»**(٦٦).

ومن هنا نعلم صحة إقراض ولى الأمر من الرعية شرعاً، وأيضاً صحة الزيادة غير المشروطة للقرض عند القضاء.

وهناك ثلاثة شروط لابد أن تتوفر فى سياسة الاقتراض:

١- خلو الاقتراض من الربا، أى أن يكون القرض حسناً.

٢- أن تكون الأمة قادرة على سداد هذه القروض فى مواعيدها. وأن يحمى القرض من عامل التضخم بالإصدار النقدى لإحداث تآكل فيه، لأن ذلك من قبيل أكل المال بالباطل.

٣- أن يراعى ترتيب الإيرادات فى الإسلام، فلا يكون القرض إلا إذا خلا بيت المال وفتح باب التبرعات.

يقول الجوينى: (من الناس من ذهب إلى أن الإمام يأخذ ما يأخذه فى معرض الاقتراض على بيت المال على كل حال، فإن ثابت مداره ومحالبه تعين رد ما اقترض. والمقرض يطالبه.

وقال قائلون: إن عم بالاستيداء مياسير البلاد، والمثرين من طبقة العباد: فلا مطمع فى الرد والاسترداد، وإن خصص بعضاً لم يكن ذلك إلا قرضاً.

ونحن نذكر ما يتعلق به كل فريق، ثم نذكر مسلك التحقيق.

فمن قال: الإمام يستقرض، استمسك بأن أقدار الواجبات مضبوطة الجهات فى قواعد الدين، ومذاهب المسلمين، وكان رسول الله -ﷺ- إذا أضاق المحاويج والفقراء، استسلف من الأغنياء، وربما استعجل الزكوات، فلو كان يسوغ الأخذ من غير اقتراض، لكان عليه السلام بيَّنه ليقتدى به من بعده عند فرض الإضافة. وربما تعلق هؤلاء بأن مأخذ الأموال لو تعدت الطرق المضبوطة، والمسالك الموضحة فى الشريعة، لانبسطت الأيدى إلى الأموال، ويجر ذلك فنوناً من الخبال، ولم يثق ذو مال بماله لا فى حاله، ولا فى مآله، وهذا خروج عن ضبط الدين، وحل لعصام الإسلام عن أموال المسلمين.

(٦٦) نفس المصدر السابق نفس الصفحة.

والمرضي عندى أن ذلك جبن وخور، وذهول عن سنن النظر، فإن للإمام أن يأخذ من الجهات التى ذكرناها ما يراه سادًّا للحاجة على ما قدمنا منهاجه، ولا يلزمه الاستقراض سواء فرض أخذه من معينين، أو من المياسير أجمعين، والدليل عليه أنا لو فرضنا خلو الزمان عن مطاع، لوجب على المكلفين القيام بفرائض الكفايات، من غير أن يرتقبوا مرجعاً، فإذا ولهم إمام فكأنهم ولّوه أن يدبرهم تعييناً وتبييناً، فيما كان فرضاً بينهم فوضى، ولولاه لأوشك أن يتخاذلوا، ويحيل البعض الأمر فيه على البعض، ثم تنسحب المآثم على كافتهم. والإمام القوّام يدفع التخاذل والتغالب، ويحمل الأعيان على التناوب فيما على الكافة الخروج عن عهدته.

والذى يوضح المقصد أنه لو استقرض، لكان يؤدى ما اقترضه من مال فاضل مستغنى عنه فى بيت المال، وربما تمس الحاجة إلى ما يقدره فى الحال فاضلاً، ثم يقتضى الحال استرداد ما وفيناه على المقرض، ويتدبر التدبير، فلا يزال فى رد واسترداد وما أدى إلى التسلسل، فهو فى وضعه لا يتحصل...

فهذا منتهى القول فى هذا الفن.

وأنا أقول الآن: لست أمنع الإمام من الاقتراض على بيت المال، إن رأى ذلك استطابة للقلوب، وتوصلاً إلى تيسر الوصول إلى المال، مهما اتفقت واقعة وهجمت هاجمة...

وما ذكره الأولون من استسلاف رسول الله -ﷺ- عند مسيس الحاجات، واستعجاله الزكوات، فلست أنكر جواز ذلك، ولكن أجوز الاستقراض عند اقتضاء الحال، وانقطاع الأموال، ومصير الأمر إلى منتهى يغلب على الظن فيه استيعاب الحوادث لما يتجدد فى الاستقبال)[٦٧].

ويرى الغزالى ألا تستقرض الدولة إلا تأكدت من السداد فى موعده فيقول:

(فإن قيل: فى الاستقراض غنية عن لمصادرة، واستهلاك الأموال. فقد كان النبى -ﷺ- يستقرض إذا جهز جيشاً وافتقر إلى المال. قلنا: نقل الاستقراض من النبى عليه السلام، ونقل- أيضاً- أنه كان يشير على مياسير أصحابه: بأن يخرجوا شيئاً من فضلات أموالهم، إلا أنهم كانوا يبادرون -عند إيمائه- إلى الامتثال، مبادرة العطشان إلى الماء الزلال.

(٦٧) الغياثى - الجوينى ص ٢٧٤، ٢٧٩.

ولسنا ننكر الاستقراض ووجوب ... صار عليه إذا دعت المصلحة إليه، ولكن إذا كان الإمام لا يرتجي انصباب مال إلى بيت المال يزيد على مؤن العسكر ونفقات المرتزقة في الاستقبال، فعلى ماذا الاتكال في الاستقراض مع خلو اليد في الحال وانقطاع الأمل في المآل؟ نعم، لو كان له مال غائب أو جهة معلومة تجري مجرى الكائن الموثوق به، فالاستقراض أولى)[٦٨].

وكذلك يرى الشاطبي أن: (الاستقراض في الأزمات إنما يكون حيث يرجى لبيت المال دخل ينتظر أو يرتجى، وأما إذا لم ينتظر شيء وضعفت وجوه الدخل بحيث لا يغني كبير شيء، فلابد من جريان التوظيف)[٦٩].

صكوك التمويل:

يتساءل أستاذ في المالية العامة فيقول: (كلنا نعرف أن الإسلام لم يحرم القرض أو الاقتراض، ولكن موقف الإسلام من السياسة الائتمانية مرتبط ارتباطاً وثيقاً بموقفه من الربا أو ما نسميه في كتب الاقتصاد بفوائد القروض. أما موقف الإسلام من الربا فلا يحتاج إلى تذكير أو إيضاح. فهذا كتاب الله تعالى قد حرم الربا تحريماً شديداً **﴿وأحل الله البيع وحرم الربا، فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره إلى الله ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون﴾**[٧٠].

وهنا يثار جدل مفتعل حول المعنى المقصود في القرآن بكلمة الربا

ونعود إلى القرآن، ذلك الكتاب الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، لنحسم هذا الموضوع، فلا نجد أثراً لكلمة الربا الفاحش، ونجد أن كلمة الربا تنصب يقيناً على أي مبلغ زائد عن أصل القرض يستوي في ذلك أقل القليل أو أكثر الكثير. **﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين. فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله، وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون﴾**[٧١].

ويرجع السبب في تحريم الربا في الشريعة الإسلامية إلى شيء واحد – كما هو الشأن في كل قضية من قضايا الإسلام– وهو سعادة الإنسان جماعة وأفراداً. لذا

(٦٨) شفاء الغليل – الغزالي ص ٢٤١، ٢٤٢ مطبعة الإرشاد بغداد سنة ١٣٩٠ هـ.

(٦٩) الاعتصام الشاطبي ج ٢ ص ١٢٢، ١٢٣.

(٧٠) سورة البقرة: آية ٢٧٥.

(٧١) سورة البقرة: آية ٢٧٨، ٢٧٩.

ينصب هذا التحريم أساساً على ما نسميه بالقروض الاستهلاكية، أى القروض التى تعقد بين الأفراد بغية أن يقوم المقترض باستخدام مبلغ القرض فى أوجه استهلاكية. أما إذا كان المقترض يبغى استثمار هذا القرض فى نواحى الاستثمار المختلفة، كان لصاحب المال الخيار بين أن يتم القرض أو يشارك الطرف الآخر فى نتيجة استثماراته، بشرط المشاركة فى المكسب والخسارة على السواء.

إلى هنا ولا خلاف ولا تعقيد، ثم يأتى استخدام الدولة للقروض فيزداد الأمر تعقيداً. فهل يختلف موقف الإسلام عند معالجة موضوع القروض العامة؟ وهل ينطبق حكم الربا على أصحاب السندات الحكومية؟ وهل يمكن تطبيق مبدأ المشاركة فى الربح والخسارة فى مشروعات الدولة؟ حقاً قد يكون من الممكن تطبيق هذا المبدأ فى بعض المشروعات الحكومية التى يكون لها الصبغة التجارية، ولكن ما هو الوضع إذا كانت الدولة تقترض للقيام بأعمال.. كالدفاع ورصف الطرق.. الخ؟ وهل يمكن عملياً أن تنجح الدولة فى وقتنا الحالى فى الحصول على قروض لا يزيد سعر الفائدة فيه على صفر٪؟ وما هى البدائل؟)[٧٢].

وكانت إجابة تساؤله فيما استحدث فى مصر تحت عنوان صكوك التمويل.

ويعتمد سوق رأس المال فى توفير التمويل اللازم على أسلوبين:

١ – السندات: والقانون المدنى سنة ١٩٤٧ لا يسمح بفائدة أكثر من ٧٪.

٢ – الائتمان: وهو بطبيعته قصير الأجل.

والاحتياجات المتوسطة والطويلة لا تتناسب معها مدخلات قصيرة الأجل أمام مخرجات طويلة الأجل.

وواضح هذا من تعثر الشركات التى اعتمدت عليه وبدأت باقتراض أضعاف رأس المال ثم انتكست حين بدأ دفع خدمة الدين.

ولقد استحدث المقنن لأول مرة بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ نوعية جديدة من التمويل لشركات توظيف الأموال وصكوك التمويل للشركات المساهمة، وهى ذات عائد متغير ويعتبر الخبراء ذلك قانوناً قومياً.

---

(٧٢) مبادىء الاقتصاد العام – د / حامد عبدالمجيد دراز ص ٢٢٣، ٢٢٤.

ولأول مرة يدخل سوق التمويل فى مصر الذى يعتمد على الائتمان والسندات. نظام بين على المشاركة فى سوق المال، وترك القانون المرونة لهذه الصكوك:

١ – فمن حيث المشاركة: متعددة أو محددة.
٢ – من حيث الاسترداد: استرداده أو تحويله لسهم (القطاع العام).
٣ – من حيث المدة: قصيرة أو متوسطة أو طويلة.
٤ – من حيث العائد: شهرى أو سنوى أو فى نهاية المدة.
٥ – من حيث الجهة: قطاع عام أو قطاع خاص.
٦ – من حيث التداول: القيد أو عدمه بالبورصة، بعكس السندات بالنسبة للقطاع الخاص، أما العام فليس من حقه إصدار السندات.
٧ – التمويل: جزئى أو هيكلى.

وبهذا تستطيع الدولة فى المشاريع ذات الصبغة التجارية أن تسد عملية التمويل بطريق صكوك التمويل.

وبالطبع تكون هذه الصكوك موجهة تحديد المشروع معين لتشترك فى نتيجة أعماله، ويتم طرحها عن طريق سوق المال وتتداول فى سوق الأوراق المالية.

ولهذا مزايا كثيرة منها:

١ – يمكن استخدام أصحاب صكوك التمويل، عن طريق الجمعية العمومية، للرقابة ومناقشة السياسة، فنضمن بحرصهم على مالهم تصويب مسار القطاع العام.
٢ – يمكن إعطاؤهم الخيار لتحويل صكوك التمويل إلى أسهم مما يوفر سيولة للدولة للقيام بمشاريع أخرى ويقلل من أعبائها.
٣ – استبدال أسلوب المشاركة بديلاً عن الربا، يرفع عن المشروع عبء دفع مبالغ بالدين إذا كان ربحه أقل أو حقق خسارة، وهذا يخفف كثيراً من مشاكل الدين العام.
٤ – يقبل الناس على هذا إذا ما توفرت الجدية، لأن ذلك يعتبر وسيلة جيدة وحلال لاستثمار أموالهم. مما يوجد عندهم دافع حقيقى لإخراج مكتنزاتهم.
٥ – بلا شك سيجد صاحب الصك ميزة فى المساهمة فى حصة من رأس مال مؤسسة، ولو عن طريق التمويل، وهو حقاً يتخوف من السندات بربا التى يأكلها التضخم، وتهدد السياسات المالية العشوائية بأزمة مالية تعصف بها.

التبرعات:

إن باب الصدقة التى حث القرآن الناس عليها وانتظار الجزاء فى الآخرة مورد آخر غاية فى الأهمية.

يقول الجوينى: (والأقاصيص المشهور فى ذلك بالغة مبلغ التواتر. وكانوا -رضى الله عنهم- يتبادرون ارتسام مراسم الرسول عليه السلام على طواعية وطيب أنفس، ويزدحمون على امتثال الأوامر حائزين به أكرم الوسائل، ازدحام الهيم العطاش على المناهل، وكانت مبادىء إشاراته أنجع فى قلوب الناس، من سيوف أهل النجدة والبأس فى أهل العناد والشراس)[٧٣].

وختاماً:

إن هذا الموقف الصعب أمام المالية المصرية، بين خيار تنمية ورعاية الشعب من جهة، وشروط الدول الدائنة وصندوقها لسداد الديون من جهة، لا حل له بالأدوات والسياسات الوضعية.

والإسلام يستطيع أن يمد يد العون للأمة إذا أطاعت ربها ونفذت أوامره واجتنبت نواهيه. ولسنا هنا فى موقف وعظ فالأمر خطير.

نقدم خطة من واقع الدراسة السابقة تحقق التنمية وتسدد الدين فى آن، هذه الخطة تعتمد على دعامتين:

الأولى: إلغاء الدعم بشرط تطبيق جدّى للزكاة، بعد دراسة متأنية للحصيلة وأساليب الرعاية، وهذا لا شأن له بحصيلة الضرائب من جهة لأن أوعية الزكاة غير أوعية الضرائب غالباً. وهذا وحده يوفر على الدولة دعماً يزيد عن ١٠ مليار جنيه، ويحقق وصول الرعاية للفقير، ولكن بشرط أن تكون للزكاة ميزانية مستقلة، ويتبع ضوابطها وأهمها المحلية، ويختار لها الصالحين من العباد.

الثانية: يعطى الضوء الأخضر لأسلوب المشاركة الإسلامى فى مقابل الأسلوب الربوى، أى الدعم المقتنع للأسلوب المصرفى الإسلامى، والتوعية به لأن هذا يجنب الأمة سلبيات ارتفاع الربا على الاستثمار والتنمية، ويستجيب لرغبة جماهيرية فى العائد الحلال. خصوصاً وقد شرع لذلك بصكوك التمويل.

(٧٣) الغياثى الجوينى ص ٢٨٠.